

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول

مشروع قانون

يتعلق بالمصادقة على تبادل مذكرات بين حكومة الجمهورية
التونسية وحكومة اليابان بخصوص تمويل مشروع لحماية حوض
وادي مجردة من الفيضانات واتفاقية القرض بين حكومة الجمهورية
التونسية والوكالة اليابانية للتعاون الدولي

(2014 / 68)

(طلب فيه استعجال النظر)

تاريخ إحالة المشروع على المجلس: 2014 / 10 / 08

الوثائق المرفقة بالمشروع:

* وثيقة شرح الأسباب،

* اتفاقية القرض.

تاريخ انتهاء الأشغال: 2015 / 03 / 02

مقررة اللجنة: ألفة السكري الشريف

نظر اللجنة

لجنة المالية والتخطيط والتنمية

تاريخ إحالة المشروع على اللجنة: 27 فيفري 2015

جلسة اللجنة:

02 مارس 2015

القرار : الموافقة بإجماع الحاضرين

تاريخ إنهاء الأشغال: 02 مارس 2015

المقررة: ألفة السكري الشريف

أولا . تقديم المشروع:

في إطار العمل على حماية حوض وادي مجردة من الفيضانات من خلال العمل على تحسين البنية التحتية وتقليص الأضرار التي تسببها الفيضانات لمساعدة سكان تلك الجهات على تحسين ظروفهم الحياتية تم إبرام قرص بتاريخ 17 جويلية 2014 مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي بقيمة 10.398 مليون يان ياباني (ما يعادل 157.6 مليون دينار تونسي) مع الإشارة أنه تمّ بتاريخ 30 جوان 2014 تبادل الرسائل بخصوص هذا المشروع.

بيانات حول المشروع:

- يحتوي المشروع على إنجاز دراسات واقتناء تجهيزات وإنجاز أشغال ذات العلاقة بوادي مجردة D2 (من حوض لعروسية إلى قنطرة قلعة الأندلس ولاية أريانة، بنزرت ومنوبة)،
- سيتم تنفيذ هذا المشروع طبقا للجدول الزمني المتفق عليه بين وزارة الفلاحة والوكالة اليابانية للتعاون الدولي،
- الكلفة الإجمالية للمشروع: 10.398 مليون يان ياباني،
- مساهمة الوكالة اليابانية للتعاون الدولي: 10.398 مليون يان (157.6 مليون دينار)،
- مساهمة الحكومة التونسية: 3.028 مليون يان،
- يسدّد القرض الياباني على مدى 30 سنة بعد 10 سنوات إمهال.
- التسديد سداسي،
- نسبة سعر الفائدة السنوي:
- ✓ 0.6 % بخصوص أشغال الهندسة المعمارية،
- ✓ و 0.01 بخصوص الاستشارات.

ثانيا . أعمال اللجنة وتوصياتها:

نظرت لجنة المالية والتخطيط والتنمية في مشروع هذا القانون في جلستها المنعقدتين يومي 27 فيفري و 02 مارس 2015 على ضوء ما ورد عليها من بيانات بوثيقة شرح الأسباب ونص الاتفاقية.

وأكد النواب على الجدوى الاقتصادية والاجتماعية لهذا المشروع المتعلق بحماية حوض وادي مجردة من الفيضانات وذلك بالتقليص من الأضرار المنجرة عن هذه الكوارث الطبيعية و الارتقاء بظروف عيش متساكني تلك الجهات من خلال تحسين البنية التحتية. ومن الناحية الفنية لاحظ أحد النواب أنه من الأجدى أن نبدأ من سد سيدي سالم في اتجاه بوسالم وجندوبة كقسط أول باعتبارها أكثر عرضة للفيضانات. واقترح أحد النواب الاستماع إلى ممثلي عن الإدارة العامة للسدود لدراسة المقترحات وأوصى بضرورة مد اللجنة بالمعطيات اللازمة خاصة فيما يتعلق بمدة انجاز المشروع وكلفته الإجمالية.

ثالثا . قرار اللجنة:

قررت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الموافقة على مشروع هذا القانون بإجماع الحاضرين.

المقررة:

ألفة السكري الشريف